أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

Economic Diplomacy

نظـرة تحليليـة | سبتمبر 2025

الشراكات في مجالات الزراعة والطاقة والبنية التحتية: الفرص والتحديات التي تواجه العلاقات بين دول الخليج ودول أمريكا اللاتينية

جويل فويث

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2025
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

جويل فويث

هو محاضر جامعي في السياسات الاقتصادية ومحاضر مشارك في حلقات نقاش بعنوان "السياسة والدين والاقتصاد في العلاقات الدولية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة روزاريو الوطنية في الأرجنتين. وهو أيضًا مستشار أعمال دولي في مؤسسة Staffers وباحث في معهد روزاريو لدراسات العالم العربي والإسلامي ومجموعة دراسات الشرق الأوسط التابعة لبرنامج العلاقات والتعاون بين بلدان الجنوب في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة روزاريو الوطنية.

ملخّص

- توطدت العلاقات الإيجابية التقليدية بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية في مطلع القرن الحادي والعشرين بفضل مبادرات سياسية مهمة مثل مؤتمر قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، الذي كان الدافع وراءه الرغبة في إقامة عالم أكثر تعددية وتكامل الاحتياجات بين المنطقتين.

- يسود النظام الدولي الصراع والتفتت، وتواجه الدول الناشئة تحديات معتبرة. ونتيجةً لذلك، اختارت العديد من دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية سياسات خارجية تتميز بالاستقلال الاستراتيجي لتنويع شركائها، والحد من المخاطر، واغتنام فرص تنموية جديدة.

- تصدرت عدة بلدان العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة. ومن بين هذه الدول دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من الجانب الخليجي، والبرازيل في المقام الأول من الجانب اللاتيني، تليها الأرجنتين والمكسيك.

- في المجال التجاري، على الرغم من التكامل بين الصادرات الاقتصادية لدى الجانبين، إلا أن حجم التجارة لا يزال منخفضًا. دولة الإمارات العربية المتحدة هي الشريك التجاري الرئيس، حيث هي بمثابة المركز الذي يدخل من خلاله منتجات أمريكا اللاتينية إلى المنطقة بأكملها. واتبعت دولة الإمارات أيضًا سياسةً تجاريةً نشطةً للغاية، حيث أبرمت اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة مع كل من تشيلي وكولومبيا وكوستاريكا، وبدأت مفاوضات مع مجموعة ميركوسور والإكوادور وربما بيرو.

- هناك قدر كبير من التكامل بين الجانبين، حتى من زاوية الاستثمارات. رغم أن المملكة العربية السعودية قد طبقت مؤخرًا سياسةً قويةً لزيادة استثماراتها في أمريكا اللاتينية، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تزال أكبر مستثمر حتى الآن بنسبة 77% من إجمالي استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة [1] 2016-2021. أبرز مجالات الاستثمار هي البنية التحتية والزراعة والأمن الغذائي والطاقة التقليدية والمتجددة. ومع ذلك، لا تزال المبادرات متفرقة، وهناك مجال كبير لتعزيزها.

- يمكن تلخيص التوصيات الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي على النحو التالي:

  - إعادة إطلاق المفاوضات بين الجانبين لإبرام اتفاقات تجارة واستثمار واسعة النطاق.

  - إنشاء فرق عاملة دائمة لوضع جدول أعمال مشترك بشأن التجارة والأمن الغذائي والطاقة وتغير المناخ والتعاون التكنولوجي.

  - يمكن للدول الأصغر حجمًا، مثل الكويت وقطر والبحرين وعمان، أن تنشئ "مناطق خاصة" للنفوذ من خلال تعميق الاستثمارات الاستراتيجية والاستفادة من الفرص في قطاعي السياحة والخدمات.

  - يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي استكشاف إمكانية التعاون على مستوى المجلس مع كتل مماثلة في أمريكا اللاتينية.

  - النظر في فتح المزيد من البعثات الدبلوماسية في أمريكا اللاتينية (والعكس) بهدف تحسين التجارة.

تفاصيل الموضوع

تربط دول مجلس التعاون الخليجي ودول أمريكا اللاتينية علاقات ودية ولكنها بعيدة بسبب البعد الجغرافي والاختلافات الثقافية وقلة التفاعل السياسي. ولكن مع التحول إلى عالم متعدد الأقطاب في بداية القرن الحادي والعشرين، بدأ هذا الوضع في التغير.

بفضل التكامل الاقتصادي، تشهد العلاقات بين المنطقتين تقاربًا مطردًا. فصادرات الأغذية من أمريكا اللاتينية كثيرة، ولكنها لا تزال تتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية، في حين أن دول مجلس التعاون الخليجي هي مستورد صافٍ للأغذية، وتستثمر صناديق الثروة السيادية الخليجية في جميع أنحاء العالم. ويمكن لهؤلاء المستثمرين المدعومين من الدولة وغيرهم من المستثمرين الاستثمار لسد الفجوات في البنية التحتية في أمريكا اللاتينية مع العمل على تحسين أمنهم الغذائي.

تسببت الأزمة المالية العالمية، وجائحة كوفيد-19، والحرب بين روسيا وأوكرانيا، وغيرها من النزاعات الإقليمية في حدوث اضطرابات كبيرة وتفكك في سلاسل التجارة الدولية وتدفقات الأموال، مما جعل الدول النامية في وضع بالغ الضعف. في ضوء ذلك، تبحث هذه النظرة التحليلية الفرص والتحديات التي تواجه العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية. تجادل الورقة البحثية بأن التفاعل بين المنطقتين أمر بالغ الأهمية لبناء سياسات خارجية مستقلة تتجنب الصراع مع مراكز القوة العالمية وتستطيع إيجاد حلول للاحتياجات التي تواجهها كل من المنطقتين. على الرغم من أوجه التكامل، لم تكن هناك إرادة سياسية قوية في الماضي لبناء تحالف أعمق، وبالتالي فإن العلاقة بعيدة كل البعد عن الوضع المثالي.

الاستقلال الاستراتيجي في عالم مليء بالتحديات

الولايات المتحدة هي القوة العظمى الرائدة اليوم، لكن الصين آخذة في الصعود، مما يخلق "ثنائية قطبية ناشئة."[2] في الوقت ذاته، تزداد نفوذ كيانات مثل مجموعة بريكس. ومع ذلك، يتصف هذا العالم متعدد الأقطاب بالتفكك الجيوسياسي والجيواقتصادي، وهو ما يتجلى في الأزمة في أوكرانيا، وتصاعد التنافس المنهجي بين الولايات المتحدة والصين، والتوترات في شرق آسيا، وموجة جديدة من الأزمات في الشرق الأوسط بعد 7 أكتوبر 2023.

عند التعامل مع هذا النظام الدولي، تحتاج الدول النامية إلى حماية مصالحها وتوسيع شبكاتها واغتنام الفرص الجديدة الناشئة. اعتمد الاتحاد الأوروبي[3] وتركيا[4] ودول مجلس التعاون الخليجي ـ ولا سيما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة[5]ـ ودول ناشئة أخرى فكرة الاستقلال الاستراتيجي في سياساتها الخارجية.

يرتبط هذا الاتجاه السياسي ارتباطًا وثيقًا بأمريكا اللاتينية، حيث كان باحثون مثل خوان كارلوس بويغ من رواد مدرسة الاستقلالية في العلاقات الدولية. فخلال الحرب الباردة، دعا بويغ أمريكا اللاتينية إلى الانسحاب من الصراع بين الغرب والشرق والبحث عن منتديات لاتخاذ قرارات مستقلة لمعالجة مصالحها المرتبطة بقضايا التنمية.

يُعرِّف ليبرت وأوندارزا وبيرثيس (2019) الاستقلال الاستراتيجي على النحو التالي[6]:

"(...) القدرة على تحديد الأولويات واتخاذ القرارات في شؤون السياسة الخارجية والأمن، إلى جانب توفر الموارد المؤسسية والسياسية والمادية اللازمة لتنفيذها - بالتعاون مع أطراف ثالثة أو بمفردها إذا لزم الأمر. الاستقلالية الاستراتيجية القوية تعني القدرة على وضع القواعد الدولية وتعديلها وإنفاذها، بدلاً من الامتثال (على مضض) للقواعد التي يضعها الآخرون. نقيض الاستقلال الاستراتيجي هو الخضوع لقرارات استراتيجية يتخذها الآخرون: الولايات المتحدة أو الصين أو روسيا (...) الطرف المستقل يتخذ قراراته بنفسه، بناءً على أولوياته الخاصة، ويحدد بنفسه الفاعلين الآخرين الذين يرغب في إقامة شراكات وتحالفات معهم. في عالم مترابط، لا يمكن تحقيق السيادة المطلقة ولا هي مرغوب فيها. الشركاء ضروريون لحماية القيم والمصالح وتعزيزها".

تستطيع كل من دول أمريكا اللاتينية ودول مجلس التعاون الخليجي أن تجد شركاء لها في الجانب الآخر؛ لمواجهة عالم متعدد الأقطاب ولكنه مفتت ولتلبية احتياجات التنمية. تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرة أخرى موقع "الوسط" بين مراكز التنمية الاقتصادية العالمية. تشتري آسيا 70% من صادرات النفط والغاز لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تستحوذ الصين وحدها على 20% منها، في ظل تراجع الطلب على الطاقة في الغرب.[7]

في هذه الحالة، عملت دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز استقلاليتها الاستراتيجية وانتقلت إلى ما يصفه إيكنبيري (2024) [8] بـ "الدول المتأرجحة"، أو الدول التي تتأرجح بين الغرب والشرق بناءً على مصالح وظروف محددة، وتقيم علاقات من خلال الاستفادة من المنابر المتعددة الأطراف أو القضايا المشتركة لتعظيم هامش حركتها.

في أغسطس 2023، أُختُتِمت أعمال قمة البريكس في جوهانسبرغ، ودعت دول "جنوب العالم" للانضمام إلى التكتل. مرّة أخرى، احتلت دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية مركز الصدارة: فقد دُعيت إيران والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والأرجنتين، إلى جانب مصر وإثيوبيا، للانضمام إلى المجموعة في يناير 2024.

تم ذلك وفقاً لمبادئ الاستقلال الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي:

"إن انضمام المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وإيران ومصر يشير إلى أن دول الشرق الأوسط، التي تقع في المنتصف في التنافس بين القوى العظمى، تسعى إلى تنسيق مواقفها وتعميق تعاونها مع الدول التي تمر بظروف مماثلة، والتحوط ضد عدم اليقين الجيوسياسي من خلال الاستقرار الجيواقتصادي، وبالتالي تحويل النفوذ الجيواقتصادي إلى نفوذ جيوسياسي".[9]

مع ذلك، لم تقبل المملكة العربية السعودية والأرجنتين الدعوة حتى الآن. وهذا يسلط الضوء بدرجة أكبر على حقيقة أن دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية، على الرغم من تنويع علاقاتها الدولية، لم تحرز تقدماً كبيراً في شراكاتها. توجد احتياجات ومصالح مشتركة، ويمكن للمنطقتين اكتشاف فرص جديدة للتعاون في سعيهما لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي.

إمكانات كبيرة، ولكن هناك الكثير مما ينبغي القيام به

أمريكا اللاتينية هي المنطقة التي تضم أكبر تجمع للعرب خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[10]، مما يدل على قوة الروابط الثقافية. ومع ذلك، لم يتم توسيع الروابط بين المنطقتين إلا في القرن الحادي والعشرين، عندما تبنت دول أمريكا اللاتينية سياسات خارجية أكثر استقلالية. وفي زيارة الرئيس البرازيلي لويس إجناسيو لولا دا سيلفا إلى الجامعة العربية عام 2003، اقترح إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين المنطقتين.

عُقدت القمة الأولى بين بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية في البرازيل عام 2005. وصرح وزير الخارجية البرازيلي سيلسو أموريم قائلًا بأنه "ليس من الضروري أن يمر الطريق من البرازيل إلى القاهرة عبر واشنطن وباريس".[11] من منظور الاستقلالية، فإن عالمًا جديدًا متعدد الأقطاب يتطلب تنوعًا مماثلًا في الشركاء.

تتمتع دول الخليج بمكانة متميزة، بفضل ثروتها ودرجة تطورها. وبرز هذا الأمر منذ العقد الثاني من القرن الحالي، عندما ظلت هذه المنطقة هي المنطقة الوحيدة التي تشهد استقرارًا في الوقت الذي كانت فيه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غارقةً في اضطرابات ما بعد الربيع العربي.

مع ذلك، فقد تركزت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية على عدد قليل من الجهات الفاعلة. وباتت البرازيل مورداً كبيراً للسلع الزراعية الهامة، وهي الدولة اللاتينية التي جذبت أكبر استثمارات من دول مجلس التعاون الخليجي. وتكمل الأرجنتين والمكسيك المراكز الثلاثة الأولى بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، تمكنت البرازيل من إحداث فرق كبير، متجاوزة جيرانها بفارق واسع.

في الخليج، تعد المملكة العربية السعودية وإيران قوتين عظميين، ولكن هناك جهات قوى وسيطة أخرى مثل دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر اكتسبت نفوذاً في مجالات محددة.[12] الارتباط مع أمريكا اللاتينية يثبت ذلك. المملكة العربية السعودية طرف له أهميته بسبب حجم سوقها. ومع ذلك، اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة موقفاً أكثر حضوزًا، وحققت مكانةً بارزةً في الاستثمار والتجارة بين المنطقتين.

التكامل الاقتصادي هو القوة الدافعة وراء التعاون بين المنطقتين. حيث تستورد دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من 90% من احتياجاتها الغذائية.[13] وفي المقابل، تتمتع أمريكا اللاتينية بموارد مياه عذبة هائلة، وتعد واحدة من أكبر المناطق المصدرة للأغذية. ومع ذلك، ليس من السهل الاستفادة من إمكاناتها. تراجع الاهتمام بتعزيز العلاقات مع العالم العربي، حيث كانت الحكومات الجديدة في أمريكا اللاتينية أكثر ميلًا للرهان على التحالفات التقليدية. وبالتالي، من أجل العمل على استكمال الفرص في السعي لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي، من الضروري مراعاة البُعد السياسي.

التعاون التجاري

كان الهدف من مؤتمر قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية هو تعزيز العلاقات بين 22 دولة عضو في الجامعة العربية و12 دولة في اتحاد دول أمريكا الجنوبية. وكانت التجارة محورًا رئيسيًا للقمم. في مايو 2005، أُعلن أن دول مجلس التعاون الخليجي والسوق المشتركة للجنوب (ميركوسور) ـ البرازيل والأرجنتين وباراغواي وأوروغواي ـ قد وقعت اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي، وبدأت مفاوضات بشأن اتفاقية تجارة حرة كان من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في عام 2007.[14]

أعطى مجلس التعاون الخليجي وميركوسور الأولوية للتوصل إلى اتفاق منفصل بين الكتل الأصغر حجماً، واعتُبرت دول مجلس التعاون الخليجي أسواقاً مهمة لصادرات البرازيل والأرجنتين الزراعية الغذائية الوفيرة.[15]

رغم ذلك، فإن هذا النوع من المفاوضات عملية صعبة. فقد تم استبعاد أكثر من 195 سلعة بتروكيماوية ذات أهمية حاسمة لدول مجلس التعاون الخليجي من قائمة التخفيضات الضريبية التي اقترحتها دول ميركوسور، التي لها مصالح للدفاع عنها في تلك الصناعة. ورداً على ذلك، استبعدت دول مجلس التعاون الخليجي 222" بنداً من عرضها، بما في ذلك اللحوم والأسماك ومنتجات الألبان والتبغ والسيراميك المستخدم في الطلاء والثلاجات ومنتجات الحديد والصلب[16]" التي تشمل صناعات مهمة لميركوسور.

لذلك، توقف المشروع وتضاءلت الأسباب الكامنة وراء الاتفاق بسبب استبعاد سلع تصديرية مهمة من قوائم كلا الكتلتين، على الرغم من استمرار المفاوضات ووضع بعض فصول الاتفاق. ولكن استمرت التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول ميركوسور في النمو طوال العقد التالي. وقد تركزت هذه الصادرات في عدد قليل من الجهات الفاعلة: ففي عام 2018، صدرت البرازيل ما قيمته 5.8 مليار دولار من السلع إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وكان أكثر من 4 مليارات دولار من هذا المبلغ موجهًا إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. عند إضافة صادرات الأرجنتين إلى دول مجلس التعاون الخليجي البالغة 1.4 مليار دولار، فإن إجمالي الصادرات لهذين العضوين الرئيسيين في ميركوسور يبلغ 7.2 مليار دولار.

يعرض الشكل 1 الميزان التجاري بين دول ميركوسور ودول مجلس التعاون الخليجي في عام 2023 باستخدام بيانات مركز التجارة الدولية (ITC)[17]، مع ملاحظة أن البيانات الاقتصادية الكلية التي تحلل العلاقات بين المنطقتين نادرة ويصعب الحصول عليها. نظرًا للاختلافات الفنية في جمع البيانات أو تقييد الوصول إليها، قد توجد بعض التناقضات مع مصادر البيانات الأخرى. ومع ذلك، فإن الهدف من هذه النظرة التحليلية هو تسليط الضوء على الأنماط الرئيسية، وليس التركيز على تفاصيل الأرقام.

وفقًا للشكل 1، لا تزال التجارة الثنائية بين المنطقتين تتركز بشدة بين البرازيل (وتليها بفارق كبير الأرجنتين) ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. والجدير بالذكر أن البرازيل والأرجنتين سجلتا فائضاً كبيراً مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تبلغ صادراتهما ما يقرب من ضعف وارداتهما. وفي الوقت نفسه، فإن التجارة مع باراغواي وأوروغواي ضئيلة للغاية، ولكن دول مجلس التعاون الخليجي تحقق فائضًا فيها.

الشكل 1: الميزان التجاري بين دول ميركوسور ودول مجلس التعاون الخليجي بالملايين من الدولارات في عام 2023

	Imports from	Exports to	Imports from	Exports to
	Brazil		Argentina	
UAE	1202,418	3165,706	196,937	330,6
Saudi Arabia	3531,822	3203,557	273,655	734,704
Bahrain	215,032	1171,059	31,65	17,343
Oman	675,245	1191,451	15,375	110,695
Kuwait	400,458	268,028	12,678	46,269
Qatar	698,551	363,982	112,96	35,261
Total	6723,526	9363,783	643,255	1274,872
	Uruguay		Paraguay	
UAE	23,405	22,599	249,569	25,817
Saudi Arabia	150,493	21,378	2,505	13,829
Bahrain	9,107	5,287	11,062	0,878
Oman	2,443	4,452	2,811	0,12
Kuwait	19,078	3,8	5,062	25,928
Qatar	18,754	4,78	1,605	2,037
Total	223,28	62,296	272,614	68,609

المصدر: بيانات مركز التجارة الدولية

فيما يتعلق بالإمكانات التجارية بين أمريكا اللاتينية ودول مجلس التعاون الخليجي، نشر بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB)[18] تقريرًا في عام 2019 بعنوان آفاق جديدة للتجارة والاستثمار: استراتيجيات لدول الخليج وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويُظهر التقرير أن أمريكا اللاتينية احتلت مكانةً ثانويةً في حجم التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي. «في عام 2018، بلغت صادرات أمريكا اللاتينية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة 0.43% فقط من إجمالي الصادرات. وكان الرقم المقابل لواردات أمريكا اللاتينية من دولة الإمارات العربية المتحدة 0.14٪ من إجمالي الواردات (...) والنسب المئوية في حالة دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة) منخفضة بنفس القدر، حيث بلغت 0.86٪ من إجمالي صادرات أمريكا اللاتينية و0.34٪ من إجمالي واردات أمريكا اللاتينية في عام 2018».

استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضًا على 27% من صادرات دول مجلس التعاون الخليجي و46% من واردات دول الخليج من أمريكا اللاتينية. على صعيد أمريكا اللاتينية، استحوذت البرازيل والأرجنتين والمكسيك على 76% من التجارة الثنائية. في حالة البرازيل، تعتبر صادرات اللحوم نقطة أساسية، مدعومة بشركات التصنيع الضخمة مثل JBS أو BRF التي طورت إنتاجًا مهمًا من اللحوم الحلال المعتمدة.

حتى لو كانت بعض الأرقام قديمة، فإنها تظهر اتجاهات مهمة في هيكل التجارة والاستثمار المتبادل، مما يشير إلى التأثير الكبير لدولة الإمارات العربية المتحدة في أمريكا اللاتينية، حيث برزت كطرف رئيس في العلاقات بين الجانبين.

وفقًا لبيانات مركز التجارة الدولية، استوردت دولة الإمارات العربية المتحدة سلعًا بقيمة تزيد عن 10 مليارات دولار في عام 2023، وعززت مكانتها كأكبر مستورد للمنتجات من أمريكا اللاتينية. وصاغت دولة الإمارات العربية المتحدة لنفسها مكانةً كمركز لدخول البضائع وإعادة تصديرها وتوزيعها في جميع أنحاء المنطقة بفضل استقرارها وسياساتها اللوجستية والتجارية. المركز الثاني من نصيب المملكة العربية السعودية، لكنها لا تزال بعيدة عن الصدارة، حيث تستورد ما يقرب من نصف قيمة واردات دولة الإمارات العربية المتحدة.

فيما يتعلق بالصادرات إلى أمريكا اللاتينية، حققت المملكة العربية السعودية أداءً أفضل، حيث سجلت مبلغًا وقدره 4.92 مليون دولار من الصادرات إلى أمريكا اللاتينية، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بـ 1.94 مليون دولار. وسجلت قطر والكويت والبحرين وعمان نسبًا متواضعة جدًا من التجارة بين المنطقتين.

على العكس من ذلك، يظهر الميزان التجاري من منظور أمريكا اللاتينية في الشكلين 2 و3. لا تزال البرازيل الطرف الرئيس في مجال التجارة. فقد صدرت إلى دول مجلس التعاون الخليجي سلعًا تجاوزت قيمتها 9.3 مليار دولار في عام 2023، وهو ما يمثل 7.3 أضعاف صادرات الأرجنتين التي احتلت المرتبة الثانية بـ 1.2 مليار دولار.

الشكل 2: صادرات أمريكا اللاتينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي حسب البلد بالملايين من الدولارات في عام 2023

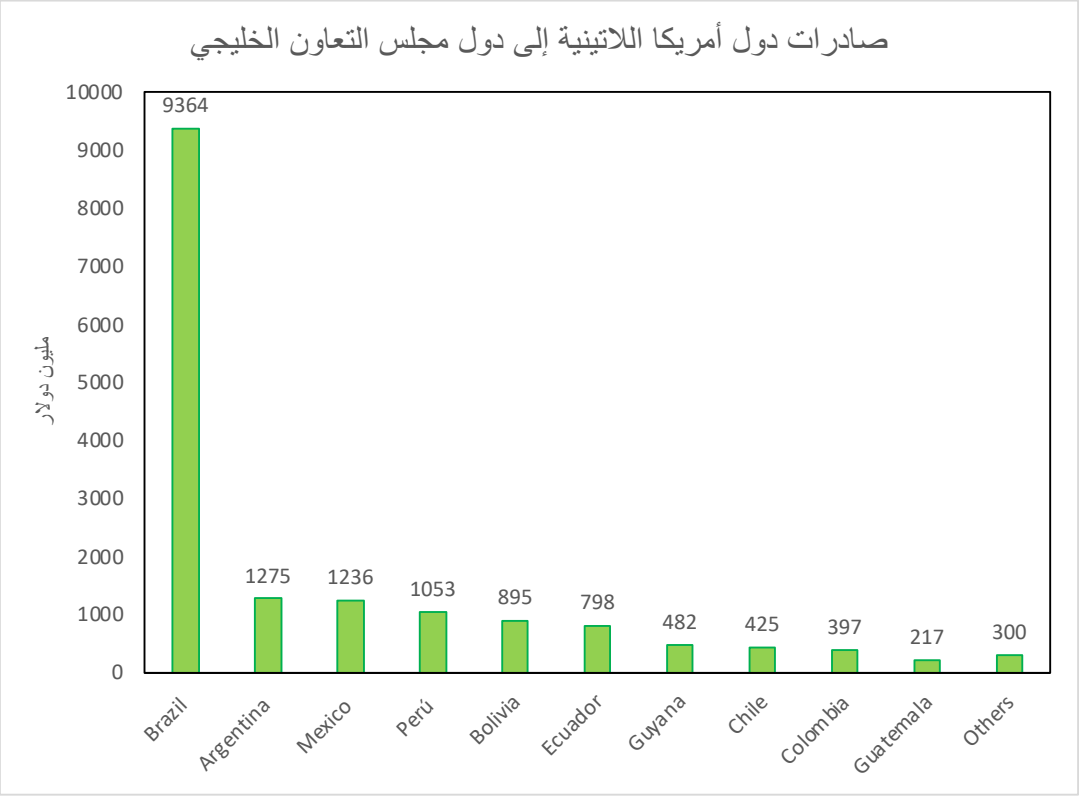

المصدر: بيانات مركز التجارة الدولية

يوضح الشكل 3 اتجاهاً مماثلاً عند النظر إلى الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي. بمبلغ 6.72 مليار دولار، تتصدر البرازيل المجموعة، تليها المكسيك في المرتبة الثانية بمبلغ 1.44 مليار دولار، ثم الأرجنتين في المرتبة الثالثة بمبلغ 643 مليون دولار.

الشكل 3: واردات دول أمريكا اللاتينية من دول مجلس التعاون الخليجي حسب البلد بالملايين من الدولارات في عام 2023

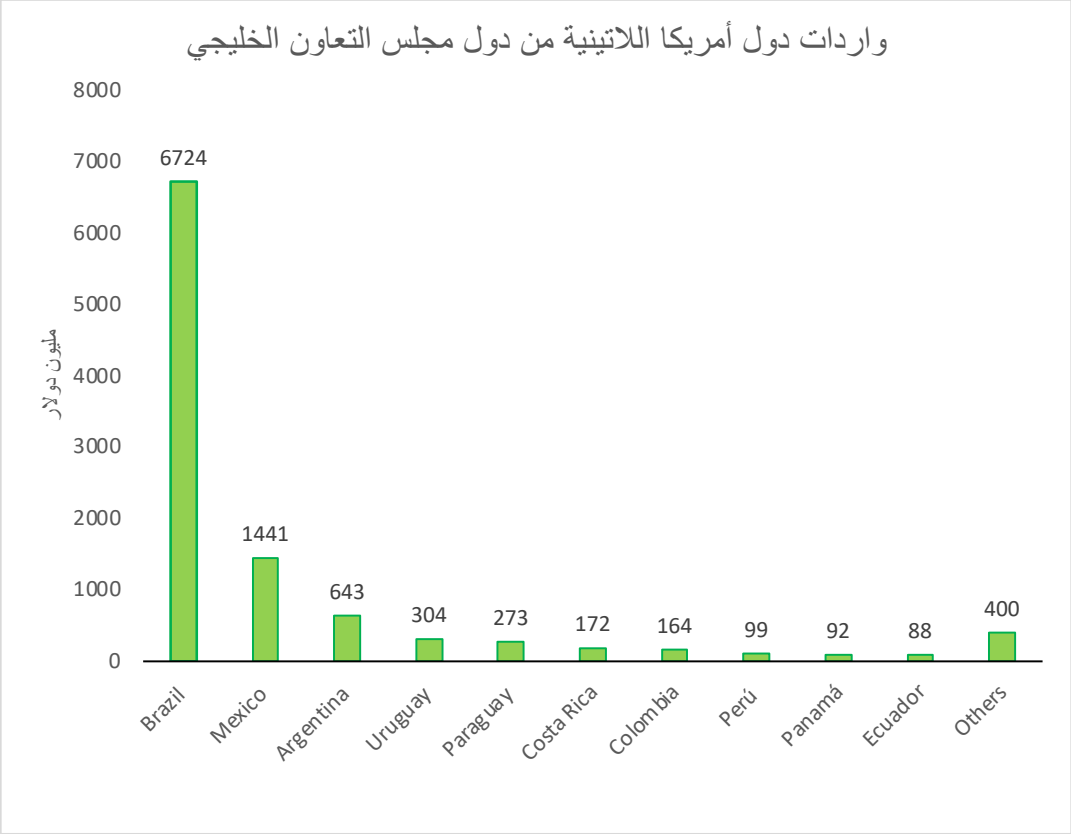

المصدر: بيانات مركز التجارة الدولية

على الرغم من بعض التحسن، لا تزال العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية دون مستواها المنشود. فقد بلغت صادرات أمريكا اللاتينية إلى دول الخليج 1.3% فقط من إجمالي صادراتها في عام 2024، كما يوضح الشكل 4. كانت الأحجار الكريمة واللؤلؤ واللحوم والمعادن والسكر والحبوب والصلب ومخلفات تصنيع الأغذية والبن والشاي وغيرها من السلع الأساسية هي الصادرات الرئيسية.

الشكل 4: صادرات أمريكا اللاتينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي؛ أهم 10 منتجات بالملايين من الدولارات في عام 2024

Product	Latam's exports to GCC			Latam's exports to the world
	Value in 2022	Value in 2023	Value in 2024	Value in 2024
All products	16974,052	16506,318	20220,687	1515633,201
Natural or cultured pearls, precious or semi-precious stones, precious metals, metals clad ...	2940,654	3288,717	3724,675	46383,349
Meat and edible meat offal	3113,953	3026,367	3570,055	37537,015
Ores, slag and ash	2553,621	2216,774	2301,387	114786,64
Sugars and sugar confectionery	883,411	1314,414	2090,119	24511,303
Cereals	1423,385	863,06	1101,157	22349,005
Articles of iron or steel	228,031	395,041	863,241	13755,78
Residues and waste from the food industries; prepared animal fodder	627,46	568,748	803,971	24244,759
Commodities not elsewhere specified	1097,964	516,137	748,553	29065,931
Mineral fuels, mineral oils and products of their distillation; bituminous substances; mineral ...	406,88	299,14	697,501	166291,376
Coffee, tea, maté and spices	358,998	378,166	592,912	21802,354

المصدر: بيانات مركز التجارة الدولية

من ناحية أخرى، كما هو موضح في الشكل 5، لم تتجاوز واردات أمريكا اللاتينية من دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2024 نسبة 0.5 في المائة من إجمالي وارداتها. كان الوقود ومنتجات التقطير والأسمدة والبوليمرات والألمنيوم والصلب والسفن والمفاعلات النووية وغيرها من المواد من بين المنتجات الرئيسية.

الشكل 5: واردات أمريكا اللاتينية من دول مجلس التعاون الخليجي؛ أهم 10 منتجات بالملايين من الدولارات في عام 2024

Product	Latam's imports from GCC			Latam's imports from the world
	Value in 2022	Value in 2023	Value in 2024	Value in 2024
All products	16403,785	10438,506	8138,895	1396375,779
Mineral fuels, mineral oils and products of their distillation; bituminous substances; mineral ...	9485,938	5335,012	4522,705	161850,216
Fertilisers	3340,345	1874,407	1553,763	21595,726
Plastics and articles thereof	1049,054	588,189	699,251	65379,992
Ships, boats and floating structures	6,577	992,000	197,333	10238,602
Aluminium and articles thereof	1462,069	1120,302	166,162	14740,738
Iron and steel	75,199	83,608	156,588	34036,205
Nuclear reactors, boilers, machinery and mechanical appliances; parts thereof	65,586	189,545	132,973	199166,585
Electrical machinery and equipment and parts thereof; sound recorders and reproducers, television ...	37,408	262,800	130,221	187135,617
Essential oils and resinoids; perfumery, cosmetic or toilet preparations	9,506	39,667	112,139	13436,305
Salt; sulphur; earths and stone; plastering materials, lime and cement	234,284	167,919	109,15	3308,963

المصدر: بيانات مركز التجارة الدولية

باستثناء بعض الحالات، كانت معظم السلع المتداولة بين المنطقتين منتجات منخفضة القيمة أو سلعًا مشتقةً من الموارد الطبيعية. وقد تشكلت بعض سلاسل القيمة بين المنطقتين حول هذه المنتجات: حيث تستورد دول مجلس التعاون الخليجي خام الحديد لصناعة الألمنيوم، الذي يتم تصديره بعد ذلك إلى أمريكا اللاتينية، بينما تستورد أمريكا اللاتينية الأسمدة من دول مجلس التعاون الخليجي لاستخدامها في الإنتاج الزراعي الذي يتم تصديره إلى دول الخليج.

من ناحية أخرى، تشير الدراسة التي أجراها بنك التنمية للبلدان الأمريكية، والتي سبق ذكرها، إلى أن هناك مجالًا للنمو في تجارة السلع ذات القيمة المضافة الأعلى. عند مقارنة قوائم الصادرات والواردات في المنطقتين، يظهر التقرير أن سلة الواردات من أمريكا اللاتينية شملت ما يقرب من 4360 بنداً من السلع التي تصدرها دولة الإمارات عادة. ولكن بدلاً من استيراد هذه السلع من دولة الإمارات العربية المتحدة، استوردتها دول أمريكا اللاتينية من أسواق أخرى. تم تداول 2,141 منتجًا فقط (49٪) من أصل 4,360 منتجًا يمكن تداولها بين الجانبين. من ناحية أخرى، تستورد دولة الإمارات العربية المتحدة 4,552 سلعة من سلة صادرات أمريكا اللاتينية. ومع ذلك، استوردت دولة الإمارات العربية المتحدة في المقام الأول من أسواق أخرى، حيث لم تتجاوز تجارة السلع مع أمريكا اللاتينية 2399 سلعة (53%).

يوضح الشكل 6، المأخوذ من تقرير بنك التنمية للبلدان الأمريكية، المنتجات الرئيسية التي تنطوي على إمكانات لخلق فرص تجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية. يوضح الشكل أيضًا أهم الواردات التكميلية من دول مجلس التعاون الخليجي مع قائمة التصدير من أمريكا اللاتينية والعكس. يكشف الشكل 7 عن نفس التكامل، ولكنه يركز تحديدًا على التجارة في أمريكا اللاتينية. تحليل بنك التنمية للبلدان الأمريكية يعود إلى عام 2016، لكنه لا يزال يمثل مثالاً جيداً على إمكانات التجارة.

الشكل 6: أهم 5 فصول تجارية تكميلية بين دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة) وأمريكا اللاتينية

LAC Imports from GCC (excl.. UAE)			
Code (2 digit HS)	Description	Total LAC Imports	Total GCC (excl. UAE) Exports
85	Electrical machinery and equipment and parts thereof; sound recorders and reproducers; television image and sound recorders and reproducers, parts and accessories of such articles	137,909	1,822
84	Nuclear reactors, boilers, machinery and mechanical appliances; parts thereof	127,761	2,752
87	Vehicles; other than railway or tramway rolling stock, and parts and accessories thereof	82,484	2,081
27	Mineral fuels, mineral oils and products of their distillation; bituminous substances; mineral waxes	76,914	273,515
39	Plastics and articles thereof	44,143	15,712
GCC (excl.. UAE) Imports from LAC			
Code (2 digit HS)	Description	Total GCC (excl. UAE) Imports	Total LAC Exports
84	Nuclear reactors, boilers, machinery and mechanical appliances; parts thereof	32,045	76,486
87	Vehicles; other than railway or tramway rolling stock, and parts and accessories thereof	26,588	105,783
85	Electrical machinery and equipment and parts thereof; sound recorders and reproducers; television image and sound recorders and reproducers, parts and accessories of such articles	23,694	85,209
73	Iron or steel articles	9,127	8,069
30	Pharmaceutical products	7,172	6,982

المصدر: بنك التنمية للبلدان الأمريكية

الشكل 7: أهم 5 فصول تجارية تكميلية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وأمريكا اللاتينية

LAC Imports from UAE			
Code (2 digit HS)	Description	Total LAC Imports	Total UAE Exports
85	Electrical machinery and equipment and parts thereof; sound recorders and reproducers; television image and sound recorders and reproducers, parts and accessories of such articles	137,909	6,608
84	Nuclear reactors, boilers, machinery and mechanical appliances; parts thereof	127,761	8,010
87	Vehicles; other than railway or tramway rolling stock, and parts and accessories thereof	82,484	7,835
27	Mineral fuels, mineral oils and products of their distillation; bituminous substances; mineral waxes	76,914	45,616
39	Plastics and articles thereof	44,143	5,423
UAE Imports from LAC			
Code (2 digit HS)	Description	Total UAE Imports	Total LAC Exports
71	Natural, cultured pearls; precious, semi-precious stones; precious metals, metals clad with precious metal, and articles thereof; imitation jewellery; coin	52,897	27,775
84	Nuclear reactors, boilers, machinery and mechanical appliances; parts thereof	20,674	76,486
85	Electrical machinery and equipment and parts thereof; sound recorders and reproducers; television image and sound recorders and reproducers, parts and accessories of such articles	18,741	85,209
87	Vehicles; other than railway or tramway rolling stock, and parts and accessories thereof	16,257	105,783
88	Aircraft, spacecraft and parts thereof	12,426	5,931

المصدر: بنك التنمية للبلدان الأمريكية

يعرض الشكل 8 بعض الاتجاهات الزمنية في التجارة بين المنطقتين. في عام 2020، انخفضت التجارة الثنائية بسبب جائحة كوفيد-19. مع تعافي الاقتصاد، تعافت التجارة أيضًا، وأعطى اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا في عام 2022 دفعة جديدة. تُصدّر دول أمريكا اللاتينية حوالي 30% من إمدادات القمح في العالم، وهي المورد الرئيس لهذه السلع إلى الشرق الأوسط.[19]

نتيجة لذلك، زادت التدفقات التجارية بين البرازيل والعالم العربي بنسبة 38٪ في ذلك العام، متجاوزةً الأرقام القياسية السابقة. شكلت منتجات مثل اللحم البقري والحبوب ما يقرب من 70% من صادرات البرازيل إلى العالم العربي.[20]

الشكل 8: ميزان التجارة بين البرازيل والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، من 2004 إلى 2023

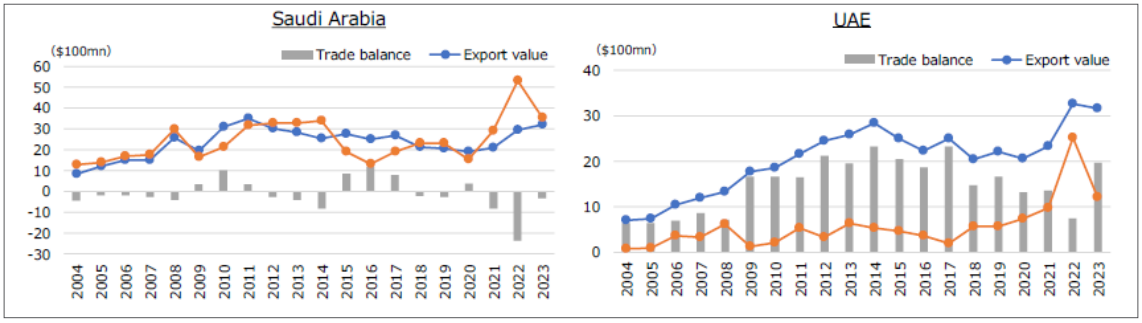

المصدر: Uno (2024)[21]

ترتبط زيادة القيمة المضافة وتوسيع التجارة ارتباطًا وثيقًا بتعزيز العلاقات السياسية، وهو ما يتماشى مع السياسة الخارجية الجديدة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تتصف بالاستقلال الاستراتيجي.

يذكر بنك التنمية للبلدان الأمريكية أن «الحكومات التي تنشئ بعثة دبلوماسية في بلد شريك يمكنها زيادة التجارة الثنائية بنسبة 20%. إذا قامت جميع البلدان في المنطقتين بذلك، فقد يضيف ذلك مبلغًا وقدره 3.3 مليار دولار إلى التجارة بين أمريكا اللاتينية ودول مجلس التعاون الخليجي. كما أن (...) اتفاقيات التجارة التفضيلية يمكن أن تزيد التجارة الثنائية بنسبة 60%».

في أوائل عام 2025، كانت البرازيل هي الدولة الوحيدة التي لديها بعثات دبلوماسية دائمة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست، في حين أن الأرجنتين والمكسيك لا تمثلان في البحرين ولا تمثلان تمثيلاً كاملاً في عمان. وبالمثل، فإن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر لديها بعثات دائمة في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك، بينما تُمثَّل البحرين وعمان من خلال السفارة السعودية.[22]

تشغل دولة الإمارات العربية المتحدة مكانةً رائدةً في مجال اتفاقيات التجارة التفضيلية، بفضل سياستها التجارية الاستراتيجية الرامية إلى ترسيخ مكانتها كـ "حلقة وصل" وركيزة أساسية في الاقتصاد العالمي.[23] بالنسبة لأمريكا اللاتينية، تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة الموقع المركزي للدخول الآمن للبضائع وتوزيعها في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأنشأت العديد من المؤسسات العامة والتجارية مكاتب لها في دبي وشاركت في فعاليات مثل معرض إكسبو دبي أو معرض جلفود.

في السنوات الأخيرة، بدأت دولة الإمارات مفاوضات تجارية مع تسع اقتصادات في أمريكا اللاتينية، وعززت المفاوضات بشأن ست اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة مع كولومبيا وكوستاريكا وشيلي وإكوادور وبيرو ودول الميركوسور الأربع ككتلة واحدة.[24]

بدأت دولة الإمارات مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع تشيلي عقب توقيع مذكرة تفاهم في عام 2021. أُعتُمِد الاتفاق النهائي في أبريل 2024. تغطي الفصول الـ 21 من الاتفاقية القواعد التقليدية المتعلقة بالتجارة في المنتجات، والمشتريات الحكومية، وتجارة الخدمات، والملكية الفكرية، والحواجز التقنية للتجارة، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن اتفاق التجارة الشاملة قوانين أكثر شمولاً من الجيل التالي، بما في ذلك فصول عن التجارة الرقمية، وتمكين المرأة اقتصادياً، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وسلاسل القيمة العالمية. ويتضمن الاتفاق فصلاً عن التعاون الاقتصادي يغطي قضايا العمل والمخاوف البيئية والعلاقات بين الاتحادات التجارية.[25]

في عام 2024 أيضًا، توصلت دولة الإمارات إلى اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة مع كولومبيا بعد عامين من المباحثات. تشبه الفصول التسعة عشر من الاتفاقية تلك الواردة في الاتفاقية مع تشيلي. وتحتوي الاتفاقية على قسم مخصص للسياحة الأخلاقية كسمة مبتكرة. وتضم الاتفاقية أيضًا العناصر المؤسسية، مثل عملية تسوية المنازعات والاستثناءات.[26]

أُبرمت اتفاقية مماثلة مع كوستاريكا في أبريل 2024.[27] وهي الاتفاقية الوحيدة مع دولة من أمريكا اللاتينية والتي صدّق عليها الطرفان ودخلت حيز التنفيذ في يونيو 2025. وتتضمن فصول الاتفاقية الثمانية عشر عناصر مشابهة لتلك الواردة في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المذكورة آنفًا. بالإضافة إلى جزء عن التجارة الرقمية، تتضمن الاتفاقية فصلًا خاصًا عن الاستثمار وآخر عن التجارة في الخدمات. ولكن في هذه الحالة، لم يشمل الاتفاق أي فصول مبتكرة، مثل تلك المتعلقة بالجنسين في الاتفاق مع تشيلي أو السياحة المستدامة في الاتفاق مع كولومبيا.

أعادت مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة تنشيط العلاقات مع ميركوسور. فقد بدأت المحادثات الأولية مع الكتلة في عام 2022. وبدأت الجولة الثالثة من المحادثات، التي شملت الوصول إلى الأسواق وقواعد المنشأ والمتطلبات الصحية والصحة النباتية والحواجز التجارية التكنولوجية، في أكتوبر 2024. في ميركوسور، هناك توقعات بشأن إمكانية الحصول على المنتجات الغذائية. إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية، يمكن للسلع الأمريكية الجنوبية أن تزيد تنافسيتها في السوق وتستخدم دولة الإمارات العربية المتحدة كمنصة لإعادة التصدير إلى بقية دول المنطقة.[28]

أخيراً، بدأت أحدث المناقشات مع الإكوادور في فبراير 2024 على هامش المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في أبوظبي، وأعربت بيرو عن اهتمامها بالتفاوض بشأن إبرام اتفاقية مماثلة. وقد صدرت تصريحات علنية بأن الأطراف ترغب في إبرام الاتفاقات في نفس العام، ولكنها لم تكن قد أُبرمت بعد بحلول منتصف عام 2025.

كما يتضح من الشكل 9، تشهد التجارة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبعض دول أمريكا اللاتينية نمواً متزايداً، مما يدل على دور الدولة المتنامي في مجال التجارة. بخلاف دول الجوار لدولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة مجلس

التعاون الخليجي، التي تركز على تصدير المنتجات النفطية، تتماشى الاتفاقيات الجديدة لدولة الإمارات مع أجندتها التي تركز على تنويع الاقتصاد والانفتاح الذكي على أسواق جديدة. وليس من المستغرب أن تكون هذه الدول من بين الاقتصادات في أمريكا اللاتينية التي بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة التفاوض معها بشأن إبرام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة في عام 2021، والآن مع دخول بعض هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ، فإن آفاق نمو التجارة في المستقبل كبيرة.

الشكل 9: التغيرات في التجارة الخارجية للدول التي أبرمت اتفاقيات تجارة حرة أو تجري مفاوضات مع دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الشأن (2019-2022)

Country	Total change in exports from 2019 to 2022	Total change in imports from 2019 to 2022
Argentina	51.85%	31.95%
Brazil	35.12%	389.86%
Chile	10.86%	69.70%
Colombia	159.81%	-37.22%
Costa Rica	111.95%	21.09%
Ecuador	259.49%	210.69%
Paraguay	3.13%	133.78%
Perú	-29.72%	44.57%
Uruguay	38.02%	-63.36%

المصدر: Fabani and Zelicovich (2024)[29]

الاستثمارات

دول مجلس التعاون الخليجي من بين الأطراف الرئيسية الفاعلة في النظام المالي العالمي.[30] هيئة أبوظبي للاستثمار، وهيئة الاستثمار الكويتية، وصندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF)، وهيئة قطر للاستثمار (QIA) من بين أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم.

استثمرت دول مجلس التعاون الخليجي نحو 4 مليارات دولار بين عامي 2016 و2021 في أمريكا اللاتينية. بلغت نسبة دولة الإمارات العربية المتحدة 77% من هذا المبلغ، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بنسبة 22% وقطر في المرتبة الثالثة بنسبة 1%. بالمقارنة، كان الاستثمار الأجنبي المباشر من أمريكا اللاتينية في دول مجلس التعاون الخليجي أقل بكثير، حيث بلغ 500 مليون دولار فقط بين عامي 2017 و2021، واستحوذت البرازيل على 85% منه والأرجنتين على 13%.

جددت دول مجلس التعاون الخليجي اهتمامها بتوسيع استثماراتها في أمريكا اللاتينية بعد جائحة كوفيد-19. استنادًا إلى أنشطة شركة موانئ دبي العالمية، التي تدير عدة موانئ في أمريكا اللاتينية، يتركز أكثر من نصف استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الخدمات اللوجستية والنقل. استثمر صندوق مبادلة الإماراتي أكثر من 5 مليارات دولار منذ عام 2010، وفي عام 2023 بدأ صندوق الاستثمارات العامة السعودي وشركة باتريا إنفستمنتس اللاتينية مشروعًا في البرازيل يشمل شق 473 كيلومترًا من الطرق السريعة الجديدة وإنفاق مبلغ وقدره 1.2 مليار دولار.[31]

تنطوي الاستثمارات المتبادلة على إمكانات هائلة للنمو. وفقًا لتقرير بنك التنمية للبلدان الأمريكية، في عام 2017 كانت الشركات متعددة الجنسيات في أمريكا اللاتينية تعمل في ما يقرب من 800 قطاع اقتصادي ولديها 37366 شركة تابعة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، لم يكن سوى خمسة منهم موجودين في دول مجلس التعاون الخليجي. من ناحية أخرى، أدارت الشركات متعددة الجنسيات التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي 5,826 شركة تابعة في 481 قطاع اقتصادي على مستوى العالم. ومع ذلك، لم يتم إنشاء سوى 56 شركة تابعة في أمريكا اللاتينية.

لا جدال في أن دولة الإمارات العربية المتحدة تنهض بدور رائد، لكن المملكة العربية السعودية ترغب في تعزيز نفوذها بعد جائحة كوفيد-19. في أغسطس 2023، قام وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح بجولة مهمة إلى البرازيل وباراغواي والأرجنتين وكوستاريكا وبنما وشيلي بهدف "استكشاف فرص تعزيز وتعميق شراكات الاستثمار". وكان من بين أبرز الشركات والمؤسسات المرافقة له كل من شركة "أكوا باور" و"الراجحي الدولية للاستثمار" والشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك) و"صندوق الاستثمارات العامة" وشركة "بحري" و"أمو حلال" و"دار الأركان" و"بنك التصدير

والاستيراد السعودي" ووزارة الرياضة السعودية. ورداً على ذلك، صرح الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا قائلاً: "نحن لا نهتم فقط بمعرفة حجم الاستثمارات السعودية في البرازيل، بل نهتم أيضاً بمعرفة حجم الاستثمارات البرازيلية في المملكة العربية السعودية".[32]

بات واضحًا أن اهتمام السعودية يتجاوز بكثير استيراد الأغذية كما جرت العادة: «نود دعوة رجال الأعمال الأرجنتينيين إلى زيارة بلدنا للتعرف على السوق والظروف السائدة فيه، وكذلك للبحث عن تمويل. لدينا مستثمرون مباشرون (...) والعديد منهم موجودون هنا اليوم».[33]

عُقدت قمة مجموعة الكاريبي لرؤساء دول منطقة البحر الكاريبي في الرياض عام 2023. وتعهدت المملكة العربية السعودية باستثمار 2.5 مليار دولار في التنمية. وعلق رئيس غيانا قائلاً: "حان الوقت لغيانا ومجموعة الكاريبي لتجد شركاء غير تقليديين في سعيها لتحقيق أهدافها التنموية".[34] ويعكس هذا البيان كيف طورت دول مجلس التعاون الخليجي ودول أمريكا اللاتينية سعيهما لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي في المجال المالي.

أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية المستثمرين الرئيسيين في أمريكا اللاتينية في ثلاثة محاور استثمارية رئيسية على الأقل.[35] الطاقة هي الأولى من بين هذه المحاور. تقدم أمريكا اللاتينية فرصًا جديدة للاستثمار في قطاع التكرير والتوزيع لصناعة النفط. اشترت أرامكو السعودية شركة Esmax للتوزيع، وهي الموزع لشركة النفط التشيلية Esmax، عام 2023.[36] وسيقدم الصندوق السعودي للتنمية التمويل لخط أنابيب الغاز "نستور كيرشنر" في الأرجنتين.[37]

رغم ما سبق، فإن أكثر ما يجذب الانتباه هو إمكانات الطاقة المتجددة في أمريكا اللاتينية. بعد تمويل مشاريع التعدين في مجال الليثيوم والكوبالت والمعادن النادرة، أثبتت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اهتمامهما بالاستثمار في الصناعات المعدنية الناشئة التي تعتبر أساسية للتحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة. تريد الرياض وأبو ظبي أن تصبحا مركزين رئيسيين لتجهيز وبيع هذه المعادن.

على سبيل المثال، تمتلك البرازيل النيكل والمعادن النادرة، وتمتلك تشيلي احتياطيات كبيرة من النحاس، وتمتلك بوليفيا، إلى جانب الأرجنتين، أكثر من نصف احتياطيات الليثيوم في العالم. مؤخراً، دفع صندوق الاستثمارات العامة وشركة التعدين السعودية (معادن) 2.5 مليار دولار للاستحواذ على حصة 10% في شركة التعدين البرازيلية العملاقة Vale. منذ عام 2021، ضخ صندوق دبي للاستثمار وشركة JFR Investments استثمارات في النحاس والنيكل والتنتالوم والنيوبيوم في البرازيل وبيرو. وتدرك دول مجلس التعاون الخليجي أن السيطرة على جزء من سلسلة قيمة هذه الموارد ستمنحها نفوذاً كبيراً في الاقتصاد العالمي في المستقبل.

أدى انخفاض الأسعار العالمية لبعض السلع التعدينية إلى إثناء المستثمرين الغربيين التقليديين عن الاستثمار. وبفضل الموارد الوفيرة، نمت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي استجابةً لذلك، مما مكنها من الصمود خلال هذه الفترات القصيرة من تراجع السوق.

الزراعة والأمن الغذائي يشكلان المحور الثاني. وقد شجع ذلك على جذب الاستثمارات من أمريكا اللاتينية إلى دول الخليج، وكذلك من دول مجلس التعاون الخليجي إلى أمريكا اللاتينية. أنشأت شركة BRF البرازيلية مكاتب لها في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وأسست مشروعًا مشتركًا مع شركة تطوير منتجات الحلال، وهي شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة، بهدف تنمية سوق اللحوم الحلال في منطقة الخليج. بالإضافة إلى ذلك، وقعت شركة الخدمات البيطرية السعودية MAS وشركة التكنولوجيا الحيوية الأرجنتينية Biogenesis Bago اتفاقية بقيمة 60 مليون دولار لإنشاء أول مصنع لإنتاج لقاحات الحيوانات في المملكة، والتي سيتم توزيع منتجاتها في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[38]

أخيرًا، تشكل البنية التحتية المحور الثالث. لضمان استيراد الموارد الحيوية، قادت الإمارات العربية المتحدة هذا النوع من الاستثمارات، حيث قامت ببناء مراكز تجارية ولوجستية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية. ففي إطار برامج امتياز طويلة الأجل، تدير موانئ دبي العالمية موانئ مهمة مثل بوسورجا في الإكوادور وكالاو في بيرو، وضخت استثمارات لزيادة قدرات مناولة الحاويات. بالإضافة إلى ذلك، تبني الشركة منشأةً جديدةً للحبوب والأسمدة في الميناء الذي تشرف عليه في سانتوس بالبرازيل.

استثمرت قطر والكويت استثمارات متواضعة في أمريكا اللاتينية. وتكثف هيئة قطر للاستثمار نشاطها للبحث عن مجالات يمكنها الانخراط فيها، بما في ذلك البنية التحتية والتعدين والسياحة والزراعة. وتسهم الهيئة في تنمية الطاقة والبنية التحتية في الأرجنتين في إطار معاهدة استثمار ثنائية.

يُطوِّر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بشدة علاقاته مع الحكومات المحلية. فقد حصلت مقاطعة سانتا في الأرجنتين على قروض في عام 1994 لتمويل بناء طرق سريعة. ومنذ ذلك الحين، مول هذا الصندوق محطةً لمعالجة المياه في بوينس آيرس، وقناة مائية في سانتا في، وقناة مائية في مقاطعة سان خوان.[39]

بهذا تكون دول مجلس التعاون الخليجي قد جددت اهتمامها بزيادة استثماراتها في أمريكا اللاتينية في الآونة الأخيرة، وتتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هذه الجهود. من ناحية أخرى، قدمت الكويت وقطر التمويل لمبادرات أضيق نطاقًا. وهذا يشير إلى أن المشاريع التي تمولها دول مجلس التعاون الخليجي متفرقة ولا تندرج ضمن استراتيجية إقليمية متماسكة.

الخاتمة والتوصيات

هناك أوجه تكامل وروابط ثقافية قوية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول أمريكا اللاتينية. وشهد مطلع القرن الحالي زخمًا لتعزيز الروابط، بعد أن بدأ المشهد العالمي يتحول إلى تعدد الأقطاب.

يتصف هذا العالم الجديد باضطراب الاستقرار والتفتت. فقد اندلعت صراعات دولية، وأثرت الجوانب الجيوسياسية على المنتديات الدولية والتجارة والاستثمار. وفي ضوء ذلك، اختارت كل من دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية سياسةً خارجيةً قائمةً على الاستقلال الذاتي. وسعت هذه الدول إلى تحقيق المرونة لتوسيع علاقاتها، والحد من المخاطر، والاستفادة من مزايا التعددية القطبية دون التنافس على موقع القيادة مع القوى العظمى في العالم.

في هذا الشأن، هناك فرص أمام أمريكا اللاتينية ودول مجلس التعاون الخليجي لتلبية متطلباتها الخاصة، لا سيما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنويع وفتح أسواق جديدة. بالنظر إلى هذه العوامل، نُقدِّمُ التوصيات التالية لدولة الإمارات العربية المتحدة على وجه التحديد ولدول مجلس التعاون الخليجي ككل:

- إنشاء المزيد من البعثات الدبلوماسية بين بلدان المنطقتين، مما من شأنه أن يزيد بشدة من حجم التجارة والاستثمار الثنائيين.
- التفاوض وإبرام اتفاقيات تجارة تفضيلية على أساس ثنائي مثل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة (سيبا) التي أبرمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى أساس متعدد الأطراف بين الكتل مع إحياء مفاوضات مجلس التعاون الخليجي وميركوسور.
- هناك مجال أمام دول مجلس التعاون الخليجي لاستكشاف إمكانيات التعاون على مستوى الكتلة مع كتل مماثلة في أمريكا اللاتينية مثل ميركوسور. في حين أن اتفاقية التجارة بين ميركوسور ومجلس التعاون الخليجي لم ترى النور، وتم إلغاء عدة قمم بين بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية استراتيجيات تعاون استباقية ولكنها مستقلة. هذا ليس مشكلةً في حد ذاته ولكنه قد يحد من التأثير. يمكن أن تكون القمم الثنائية الإقليمية، مثل القمة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في عام 2024، أكثر نجاحاً ومرونةً. بالإضافة إلى الإجراءات السياسية رفيعة المستوى، يجب إنشاء فرق عاملة دائمة لوضع جدول أعمال مشترك في مجالات التجارة والأمن الغذائي والطاقة وتغير المناخ والتعاون التكنولوجي.
- الدول الصغيرة في مجلس التعاون الخليجي لديها القدرة على إقامة "مناطق نفوذ". توجد بعض أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم في الكويت وقطر، ويمكنها تعميق عملياتها في أمريكا اللاتينية. تتمتع عمان والبحرين بإمكانيات كبيرة للنمو في قطاعي السياحة والخدمات، فضلاً عن تشجيع إنشاء مكاتب للشركات التابعة في أمريكا اللاتينية.
- تعزيز تجارة السلع ذات القيمة المضافة الأكبر. نظراً لتشابه مستويات التنمية في المنطقتين، يمكن إبرام اتفاقيات جزئية بشأن التجارة والاستثمار وأنظمة نقل التكنولوجيا في صناعات مهمة، بما في ذلك الأغذية والتكنولوجيا الحيوية والتعدين والذكاء الاصطناعي وتطوير البرمجيات وغيرها، فضلاً عن تقديم حوافز لقطاعات معينة. ويمكن أن تستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال التكنولوجيا في كلا المنطقتين بشدة من هذا التعاون.
- تعزيز التعاون في مختلف المجالات خارج نطاق التجارة والاستثمار. تضم أمريكا اللاتينية مراكز تدريب ومراكز مهنية كبيرة. يمكن أن يؤدي تعزيز التعاون بين الجامعات ومعاهد البحوث إلى توطيد الروابط بين المنطقتين.
- يمكن تطوير مشاريع التعاون الثلاثي في دول أخرى بالاشتراك بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية. تتمتع أمريكا اللاتينية بخبرة واسعة في مجال التنمية الزراعية، وقد نفذت برامج لنشر التكنولوجيا. للحد من انعدام الأمن

الغذائي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن للمنطقتين المساهمة بأموال وخبرات لإنشاء مبادرات زراعية في الدول المجاورة لدول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك في مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو آسيا الوسطى.

- يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تستخدم الرصيد السياسي الذي اكتسبته للدعوة إلى مزيد من التقارب مع أمريكا اللاتينية. تُهيمن دولة الإمارات العربية المتحدة منذ أمد طويل على العلاقات التجارية والاستثمارية، لكن المملكة العربية السعودية اتبعت مؤخراً نهجاً قوياً لتعويض الوقت الضائع. هناك فرصة سانحة الآن: قد يؤدي اهتمام المملكة العربية السعودية إلى تنافس إذا لم يتم تنسيق الآليات، ولكنه قد يؤدي أيضًا إلى نقاط التقاء عند تنسيق الإستراتيجيات بين الطرفين. تستطيع دولة الإمارات العربية المتحدة أن تنخرط في دبلوماسية ذكية ومميزة في أمريكا اللاتينية بفضل خبرتها التاريخية وسمعتها الطيبة.

Endnotes

1. Noronha, Melanie. 2022. 'Cultivating Ties: Deepening trade and investment between Latin America and the GCC'. The Economist Impact. 17 March. https://impact.econ-asia.com/perspectives/economic-development/cultivating-ties-deepening-trade-and-investment-between-latin-america-and-gcc
2. Actis, Esteban and Creus, Nicolas. 2018. 'América Latina en la nueva bipolaridad emergente'. Nueva Sociedad. https://nuso.org/articulo/america-latina-en-la-nueva-bipolaridad-emergente/
3. Simon, Rio. 2024. 'European Strategic Autonomy: How Realism Best Explains Why It Remains a Failure'. E-International Relations. 4 December. https://www.e-ir.info/03/12/2024/european-strategic-autonomy-how-realism-best-explains-why-it-remains-a-failure/
4. Kutlay, Mustafa and Öniş, Ziya. 2021. 'Turkish foreign policy in a post-western order: strategic autonomy or new forms of dependence?'. International Affairs 1104–1085 .4 :97; DOI: 10.1093/ia/iiab094
5. Ornela, Fabani and Paredes Rodriguez, Ruben. 2024. 'La nueva geopolítica: las implicancias del ingreso de los países árabes a los BRICS | The new geopolitic: the implications of the entry of Arab countries into the BRICS'. Mural Internacional, Rio de Janeiro, Vol.15 (Jan-Dec). https://doi.org/10.12957/rmi.2024.83267
6. Lippert, Barbara; Von Ondarza, Nicolai; and Volker Perthes. 2019. 'European Strategic Autonomy'. German Institute for International and Security Affairs, Berlin, SWP Research Paper 21 .4 March. https://www.swp-berlin.org/publikation/european-strategic-autonomy
7. Kateb, Alexandre. 2024. 'The GCC's Multipolar Pivot: From Shifting Trade Patterns to New Financial and Diplomatic Alliances'. Carnegie Middle East Center. 28 May. https://carnegieendowment.org/research/05/2024/the-gccs-multipolar-pivot-from-shifting-trade-patterns-to-new-financial-and-diplomatic-alliances?l%E%80%2A6=&lang=en
8. Ikenberry, John. 2024. 'Three Worlds: the West, East and South and the competition to shape global order'. International Affairs. 138–121 ;1 :100; DOI: 10.1093/ia/iiad284
9. Italian Institute for International Political Studies. 2023. 'India's G20 Is a First Test for the New BRICS'. 8 September 2023. Consulted in December 2024. https://www.ispionline.it/en/publication/indias-g-20is-a-first-test-for-the-new-brics142872-
10. Pelayo, José. 2020. 'Unir al Consejo de Cooperación para los Estados del Golfo y a Latinoamérica'. Foreing Affaires Latinoamérica. 17 April, 2020. Consulted in December 2024. https://revistafal.com/unir-al-consejo-de-cooperacion-para-los-estados-del-golfo-y-a-latinoamerica/
11. Funk, Kevin. 2024. 'A (Neoliberal) "New World Economic Geography": Latin American-Middle Eastern Relations in an Emerging Age of Multipolarity'. The Global South In An Era Of Great Power Competition, Security Context. Consulted in December 2024. https://www.securityincontext.org/posts/neoliberal-new-world-economic-geography-latin-american-middle-eastern-relations-in-emerging-age-of-multipolarity
12. Dogan-Akkas, Betul. 2020. 'The UAE's foreign policymaking in Yemen: from bandwagoning to buck-passing'. Third World Quarterly Vol. 42, No. 735–717 ,4. https://doi.org/01436597.2020.1842730/10.1080
13. Elmi, Abdirasbid. 2017. 'Food Security in the Arab Gulf Cooperation Council States'. In: Lichtfouse, E. (eds) Sustainable Agriculture Reviews. Vol 114-89 :25. https://doi.org/3_3-58679-319-3-978/10.1007
14. Mercociudades. 2007. El Mercosur y el TLC con los Estados Árabes del Golfo. 9 February. Consulted in December 2024. https://mercociudades.org/el-mercosur-y-el-tlc-con-los-estados-arabes-del-golfo/
15. Ferabolli, Silvia. 2021. 'Space Making in the Global South: Lessons from the GCC-Mercosur Agreement'. Contexto Internacional, vol. 1)43) Jan/Apr. http://doi.org/10.1590/S8529.2019430100001-0102
16. Inter-American Development Bank. 2009. MERCOSUR Report Nº 13, May. https://doi.org/0008637/10.18235
17. International Trade Center, 2025, https://www.intracen.org/

18. Estrazulas, Francisco and Bebczuk, Ricardo. 2019. 'New Horizons for Trade and Investment: Strategies for the Gulf Countries and Latin America and the Caribbean'. Inter-American Development Bank. https://doi.org/0001985/10.18235
19. Kammer Alfred, Azour Jihad, Selassie Abebe Aemro, Goldfajn Ilan and Rhee Chang Yong. 2022. 'La guerra en Ucrania repercute en todas las regiones del mundo'. International Monetary Fund. https://www.imf.org/es/Blogs/Articles/15/03/2022/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions031522-
20. Uno, Mario. 2024. 'Expansion of trade and investment between Brazil and the GCC — the potential of Brazil as a partner in the food and clean energy sectors'. Mitsui & Co. Global Strategic Studies Institute Monthly Report. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/ https://www.mitsui.com/mgssi/en/report/detail/__icsFiles/afieldfile/2408/17/09/2024_k_uno_e.pdf
21. Uno, Mario (2024), Expansion of trade and investment between Brazil and the GCC – the potential of Brazil as a partner in the food and clean energy sectors. Mitsui & Co.
22. Botta, Paulo. 2025. Opportunities and Challenges in Latin America-GCC Relations. Trends Research and Advisory. https://trendsresearch.org/insight/opportunities-and-challenges-in-latin-america-gcc-relations/
23. Shahrour, Karam. 2020. 'The Evolution of Emirati Foreign Policy (2020-1971): The Unexpected Rise of a Small State with Boundless Ambitions'. Kuwait Program Sciences Po. https://www.sciencespo.fr/kuwait-program/wp-content/uploads/02/2021/Shahrour-Karam-The-evolution-of-Emirati-foreign-policy2020-1971-.pdf
24. Fabani, Ornela and Zelicovich, Julieta. 2024. 'Nuevos socios: el acercamiento entre Emiratos Árabes Unidos y América Latina'. Fundación ICBC. https://www.fundacionicbc.com.ar/foros_publicaciones.php?page=pub&idp=582&pub=2024
25. Ministry of Foreign Affairs of Chile. 2024. 'Chile y Emiratos Árabes Unidos firman Acuerdo de Asociación Económica Integral'. MOFA Chile website. 29 July. Consulted in January 2025. https://www.minrel.gob.cl/noticias-anteriores/chile-y-emiratos-arabes-unidos-firman-acuerdo-de-asociacion-economica
26. Colombian Foreign Ministry. 2024. Colombia y Emiratos Árabes Unidos firman Acuerdo Integral de Asociación Económica. Colombian Foreign Ministry website. 18 April. Consulted in January 2025. https://www.cancilleria.gov.co/newsroom/news/colombia-emiratos-arabes-unidos-firman-acuerdo-integral-asociacion-economica#:~:text=Colombia20%y20%Emiratos%20%C81%3rabes20%Unidos20%firman20%Acuerdo20%Integral20%de20%Asociaci%C%3B3n20%Econ%C%3B3mica,2%2024-D2%04D18&text=Luego20%de20%que20%se20%cumplan,mercado2%C20%lo20%har%C%3A1n20%sin20%arancel
27. Ministry of Foreign Trade of Costa Rica. 2024. 'Comunicado de prensa: Costa Rica y los Emiratos Árabes Unidos firman Acuerdo Integral de Asociación Económica sobre Comercio e Inversión'. Ministry of Foreign Trade of Costa Rica website. 17 April. Consulted January 2025. https://www.comex.go.cr/sala-de-prensa/comunicados/2024/abril/cp-2950-costa-rica-y-los-emiratos-%C%3A1rabes-unidos-firman-acuerdo-integral-de-asociaci%C%3B3n-econ%C%3B3mica-sobre-comercio-e-inversi%C%3B3n/
28. Infobae. 2024. 'Mercosur y Emiratos Árabes Unidos avanzan negociaciones hacia un posible acuerdo de libre comercio'. 13 November. Consulted in January 2025. https://www.infobae.com/movant/13/11/2024/mercosur-y-emiratos-arabes-unidos-avanzan-negociaciones-hacia-un-posible-acuerdo-de-libre-comercio/
29. Fabani and Zelicovich (2024), Nuevos socios: el acercamiento entre Emiratos Árabes Unidos y América Latina.
30. Tanus Mafud Abas. 2021. 'Abas Tanus Mafud: "Los países del Golfo intentan diversificar sus economías"'. El Economista. 22 February. Consulted in January 2025. https://eleconomista.com.ar/internacional/abas-tanus-mafud-los-paises-golfo-intentan-diversificar-sus-economias-n41479
31. Alghamdi, Hannan. 2024. 'GCC-Latin America Trade and Investment Relations'. Gulf Research Center. 5 May. https://www.grc.net/single-commentary/162

32. Infobae. 2024. 'Arabia Saudita busca afianzar su presencia en América Latina y el Caribe con nuevos lazos comerciales'. 8 June. Consulted in January 2025. https://www.infobae.com/america/mundo/08/06/2024/arabia-saudita-busca-afianzar-su-presencia-en-america-latina-y-el-caribe-con-nuevos-lazos-comerciales/
33. Ministry of Foreign Affairs, International Trade and Worship, Republic of Argentina. 2023. 'Cafiero junto al Ministro de Inversiones de Arabia Saudita: Eje en crecimiento de exportaciones de alimentos y energía'. Press release, Ministry website. 5 August. Consulted in January 2025. https://www.cancilleria.gob.ar/es/actualidad/noticias/cafiero-junto-al-ministro-de-inversiones-de-arabia-saudita-eje-en-crecimiento-de
34. El Observador. 2024. Arabia Saudita busca afianzar su presencia comercial en América Latina y el Caribe más allá del petróleo. 11 junio. Consulted in January 2025. https://www.elobservador.com.uy/estados-unidos/arabia-saudita/arabia-saudita-busca-afianzar-su-presencia-america-latina-y-el-caribe-nuevos-lazos-comerciales-n5945306
35. Lyall Nicholas. 2024. 'GCC Economic Objectives in Latin America in the Shadow of the Rio G20 Summit: Complementary Investment Environment and the Role of Gulf Sovereign Wealth Funds'. Trends Research & Advisory. https://trendsresearch.org/insight/gcc-economic-objectives-in-latin-america-in-the-shadow-of-the-rio-g-20summit-complimentary-investment-environment-and-the-role-of-gulf-sovereign-wealth-funds/?srsltid=AfmBOootYfF6lP7i4IA1lRxKIxwEcrSJZ-E7_vmm-znSNWdKRZ3Za9Ud
36. Aramco. 2024. 'Aramco completes acquisition of Esmax'. 1 March. Consulted in January 2025. https://www.aramco.com/en/news-media/news/2024/aramco-completes-acquisition-of-esmax
37. Buenos Aires Herald. 2023. 'Saudi Fund for Development to invest 500$ million in Argentina'. 15 April. Consulted in January 2025. https://buenosairesherald.com/business/saudi-fund-for-development-to-invest-us-500million-in-argentina
38. Al-Shair, Huda. 2021. 'Saudi Arabia to build its first foot-and-mouth disease vaccine manufacturing plant in Riyadh'. Arab News. 19 June. Consulted in January 2025. https://www.arabnews.com/node/1885541/saudi-arabia
39. Fabani, O. 2018. 'El acercamiento de la provincia de Santa Fe a Kuwait y Emiratos Árabes Unidos. Un ejemplo de la activa paradiplomacia santafecina (2017-2007)'. Estudos internacionais, 86-65 (1) ,6. http://periodicos.pucminas.br/index.php/estudosinternacionais/article/view/13477/15223